

مؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون

الثلاثاء 20 أكتوبر / تشرين الأول 2015

المفاوضات، وأن فريق الاتصال سوف يتولى مناقشة التمهيد، والتعريفات والهدف/عام والتقييم العالمي وقرارات نص القرار التي لم يتم تخصيصها للمجموعات المنبثقة. كما أضاف أنه سيتم عقد جلسة تقييم يومية، وسيتم تحديد موعد لعقد جلسة تعريفية إضافية للمراقبين. ووافقت الأطراف على هذه المقترحات المقدمة من الرئيس المشارك. شجع ريفسنبايدر الرئيس المشارك، المجموعات المنبثقة على تناول المقترحات النصية الملغاة.

المجموعات المنبثقة الخاصة بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز

مسار العمل 2: تم عقد مجموعة منبثقة حول مسار العمل 2 وتولى أيا يوشيدا (اليابان) وجورج واموكويا (كينيا) المشاركة في تيسير أعمال هذه المجموعة. وبدأت الأطراف في عرض الإضافات النصية التي قدمها فريق الاتصال في يوم الإثنين والتي تم حذفها من مسودة نص القرار في الورقة غير الرسمية أو لم يتم وضعها في المكان الصحيح. وبعد مناقشة حول الإجراءات الذي يُمكن أن يُتخذ، تناولت الأطراف القرار متضمناً النص الملغى من قبل منذ البداية وناقشته فقرة بفقرة وأدخلت صياغة إضافية. وتضمنت المقترحات الخاصة بالتغييرات المطلوبة في التمهيد والقرارات 1-3 حول الالتزام بالاتفاقيات والقرارات السابقة بموجب الاتفاقية الإطارية ما يلي: دعم التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية وذلك طبقاً للمسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة، وأن تتخذ الدول المتقدمة دور الريادة، وضمان التطبيق على كل الأطراف، وزيادة الطموح حول الالتزامات/التعهدات لما قبل 2020، ودعم الأطراف غير المدرجة في المرفق 1 التي لم يتم تسليم تقارير التحديث لفترة السنتين لتسليم هذه التقارير، والقيام بمراجعة 2016-2017 لالتزامات التخفيف للدول المتقدمة، ودعم الدول النامية.

وفيما يتعلق بالإلغاء الطوعي لشهادات إثبات خفض الانبعاثات تضمنت المقترحات ذكر خفض الانبعاثات الكمية التي لا تقتصر على شهادات إثبات خفض الانبعاثات وتتضمن كل آليات المرونة الخاصة ببروتوكول كيوتو.

وحول تعزيز عملية الفحص التقني، أضافت الأطراف صياغة حول: دعم الهيئات ذات الصلة بالآلية المالية في الاتفاقية الإطارية لتتشارك في اجتماعات الخبراء التقنيين لتعزيز التنسيق الفعال وتقديم الدعم. كما أضافت تقديم الدعم في نقل التكنولوجيات السلمية بينياً، وتقييم تنفيذ أحكام الاتفاقية فيما يتعلق بالآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية لتدابير الاستجابة.

وحول عملية الفحص التقني الخاصة بالتكثيف، وافق الميسران المشاركون على أن المناقشات سوف تبدأ يوم الأربعاء للسماح بمشاركة خبراء التكثيف. أعربت العديد من الأطراف عن مخاوفها من أن هذا الأمر من شأنه أن يُمثل سابقة تُحتذى فيما بعد، وأشاروا إلى أن مناقشات التخفيف بموجب مسار العمل 2 لم تتطلب حضور خبراء التخفيف.

طلب واموكويا، الرئيس المشارك، من الأطراف أن تقدم على الفور أي مدخلات نصية أخرى لإدماجها في النص.

تنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات: تولى توسي مبانو مبانو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وأرتور رونج مينزجر (الاتحاد الأوروبي) المشاركة في تيسير أعمال المجموعة المنبثقة المعنية بتنمية ونقل التكنولوجيا (المادة 7) وبناء القدرات (المادة 8) والقرارات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، ناقش أعضاء المجموعة الأجزاء الكبيرة التي تم حذفها من النص ثم بدأوا في التفاوض على نص الاتفاقية فقرة بفقرة.

تواصل انعقاد الجزء الحادي عشر من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز في يوم الثلاثاء 20 أكتوبر/ تشرين الأول. وفي الصباح انعقد فريق الاتصال للنظر في جميع النص ودمج مدخلات الأطراف التي تمت يوم الإثنين، بالإضافة إلى مناقشة سُئل المُضي فُدماً. وفي فترتي بعد الظهر والمساء ناقشت المجموعات المنبثقة موضوعات: مسار العمل 2، وتنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتخفيف والتمويل.

فريق الاتصال الخاص بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز

في الصباح، اقترح ريفسنبايدر الرئيس المشارك (الولايات المتحدة الأمريكية) أن تكون الورقة غير الرسمية المنقحة هي نقطة البداية للمفاوضات حول حزمة باريس على أن يتم ذلك في مجموعات منبثقة حول: التخفيف، التكيف والخسائر والأضرار، والتمويل وتنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والشفافية ومسار العمل 2.

ورحب مندوب جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة ال77/الصين بالنص المُنقح وأشار إلى أن الفريق وافق على "التعديلات الطفيفة" التي قامت بها الأمانة وأكد على أنهم على استعداد للعمل على أساس النص الناتج عن هذا التفتيح. أشار مندوب سويسرا نيابة عن مجموعة السلامة البيئية إلى المسودة الجديدة وقال "من الواضح أنها النص الخاص بنا" و"نحن على استعداد لبدء المفاوضات" كما أشار إلى حق الأطراف في عمل مدخلات في النص وبصفة خاصة بهدف تقريب وجهات النظر في المقترحات.

وفيما يتعلق بالإلغاءات أو الحذف، أعرب مندوب مجموعة ال77/الصين عن أسفه من أن بعض مدخلات أعضاء الفريق لم يتم تضمينها في النص، وأكد على أن هذه المدخلات سوف يتم مناقشتها في المجموعات المنبثقة. أشار عدد من الأطراف إلى أن هذه المدخلات لم تنعكس بصورة ملائمة أو كافية في النص الجديد.

وحول أسلوب العمل، طالب العديد توضيحاً حول عناصر المجموعة المنبثقة وتتضمن إذا ما كانوا سيشاركون في مفاوضات نصية مباشرة ومناقشة نص القرار أم أن العمل سيتم في حضور المراقبين. وبالإشارة إلى أهمية الشفافية طالب مندوب مجموعة ال77/الصين والمكسيك وماليزيا نيابة عن البلدان النامية مقاربة التفكير بأن يتم تضمين المراقبين، وعارض مندوب اليابان هذا الاقتراح.

كما تساءلت الأطراف عن كيفية تناول القضايا القانونية وأين سيتم مناقشتها، وقرروا تناول كل المواد النهائية بدءاً من المادة 11 إلى 26 في المجموعات المنبثقة حول الالتزام. أوضح ريفسنبايدر الرئيس المشارك أن عمل المجموعات المنبثقة سوف يظهر في الورقة غير الرسمية المُنقحة التي سيتم إصدارها بنهاية الأسبوع.

حذر مندوب البرازيل ودعمه مندوب تركيا، من إضافة المزيد من النص وطلب بمشاركة بناءة لبناء الجسور والوصول إلى اتفاق في الرأي.

وبعد المشاورات، ذكر ريفسنبايدر الرئيس المشارك أن قد تم التعبير عن مخاوف إضافية من السماح بوجود المراقبين في المجموعات المنبثقة، وأنه لن يتم السماح للمراقبين بالحضور.

وذكر أن الورقة غير الرسمية التي تم إصدارها هذا الصباح والتي تتضمن "الإلغاءات غير مقصودة" سوف تكون بمثابة نقطة البداية

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من نشرة مفاوضات الأرض [Earth Negotiations Bulletin](http://www.iisd.org/enb) © enb@iisd.org ، وجيليان نيلسون، د. أناليزا

سافاريسي، ود. أنا شولز، وفيرجينيا وايزمان المحرر الرقمي: كيارا وورث. الترجمة العربية: نهي الحداد المحرر د. بامبلا تشاسليك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة للنشرة هي الاتحاد الأوروبي وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام للنشرة خلال سنة 2015 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشؤون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/المعهد للتنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في النشرة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التوثيق الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن النشرة، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، يمكن الاتصال بمدير الخدمات الإخبارية تلفوناً +1-646-536-7556، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: USA 10022, 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022. يمكن الاتصال بفرق نشرتنا الإلكترونية: anna@iisd.org

شددت مجموعة من أعضاء الوفود على القدرة على التنبؤ بالموارد اللازمة للدول النامية وتوسيع نطاقها والتنمكين من الوصول إليها، كما ركزت على توضيح أهمية تمويل التكيف باعتباره أمراً ضرورياً للاتفاقية الجديدة. وشددت مندوبة إحدى الدول الأطراف على عدة أمور من بينها: الجهود الجماعية لتعينة الموارد المالية الملائمة للمناخ، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية؛ والاعتراف بدور المساعدة الإنمائية الرسمية والحقوق الاقتصادية، كما أكدت على أن توسيع نطاق التمويل ليس غاية في حد ذاته. وقالت أنها تعارض وضع حدود القاعدة المحتملة للجهات المانحة واقتصار البلاغات المعنية بتمويل المناخ على الدول المتقدمة.

أثار مندوب إحدى الدول الأطراف قضية الطبيعة القانونية لبعض المقترحات، مشيراً إلى عدم وجود أي تكليف أو تفويض بإصلاح الاتفاقية. فيما يتعلق بالمشاركة فيما وصفه البعض بالمحادثة "المتكررة"، اعترض مندوبو الدول الأطراف على التمايز والتفاوت في المسؤوليات وعلى ما وصفه البعض بأنه "تغيير في الحقائق الاقتصادية". وصف بعض من أعضاء الوفود فكرة المساواة بين التزامات الدول المتقدمة والجهود التطوعية للدول النامية بأنها "فكرة غير صائبة"، مشيراً إلى أن هذه الجهود الطوعية ليست سبباً لتخفيف المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة أو "النقل المسؤولية".

دعا مندوبو بعض الدول الأطراف إلى تجاوز هذه القضية، مفسرين ذلك بأن الاتفاق على التمايز والتفاوت في المسؤوليات لن يتم تسويته على هذا المستوى، في حين أكد آخرون على أن مسؤولية تناول هذه القضايا المعقدة تقع على عاتق المجموعات المنبثقة حتى تتمكن من تقديم نص عملي إلى الوزراء في باريس. كما أعرب العديد من من أعضاء الوفود عن استعدهم لبدء الدخول في مفاوضات نصية، مقترحين البدء بالمجالات المؤدية إلى مزيد من التقارب. اقترح بورستنغ الميسر المتشارك أن تجتمع الأطراف بشكل غير رسمي صباح يوم الأربعاء للمشاركة في مناقشة الترتيبات المؤسسية قبل الاجتماع مرة أخرى خلال فترة ما بعد الظهر.

في الأروقة

سادت حالة من الجدل أثناء اجتماع فريق الاتصال الذي عُقد في الصباح حول السماح للمراقبين بحضور مفاوضات المجموعة المنبثقة الخاصة بنص مسودة اتفاقية باريس. وفي حين أشار بعض أعضاء الوفود إلى أنه نظراً لقلّة الوقت المتاح قبل باريس فإنه قد أن الأوان للبدء في المفاوضات والمناقشات الصعبة والتي لا يجب أن تتم إلا خلف الأبواب المغلقة. وذكر البعض أن ذلك يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على شفافية العمل.

ذكر أحد المراقبين أن "الشفقة السرية لن تكون صفقة عادلة" وكان يبدو أن عدداً كبيراً من المراقبين قد شعروا بإحباط من قرار الأطراف بتركهم خارج القاعة على الرغم من مطالبات ومناشدات بعض الدول النامية. وعلى الرغم من ظهور بعض بوادر التفاؤل عندما أعلن البعض عن أن الأطراف "لديها الآن النص الخاص بها" وأنها مستعدة الآن للبدء في الصياغة الجادة لاتفاقية باريس، إلا أن المفاوضات النصية لم تُسفر إلا عن القليل من الرضا. وشعر العديد من مفاوضات المجموعة المنبثقة التي عُقدت في فترتي بعد الظهر والمساء قد تعثرت في المزيد من المداخلات في النص، في حين حاول العديد من الأطراف إحراز تقدم في تنقيح النص الجديد المُجمع. وعند مغادرة القاعة في المساء، أشار العديد إلى أنهم تذكروا الشعور الذي راودهم من قبل وقال أحدهم: "يبدو كما لو أن الفريق العامل لم يجتمع من قبل في الدورة التي انعقدت في شهر أغسطس/ آب".

اقترحت مجموعة حذف الفقرة المتعلقة بالبيانات التكمينية. ودعماً لهذا الحذف، فسر بعض أعضاء الوفود موقفهم المعارض لتحديد البيانات التكمينية التي من شأنها أن تحتدب الاستثمارات والإشارة إلى الاستثمارات "النشر تكنولوجيات منخفضة الكربون و تكنولوجيات قادرة على التكيف مع تغير المناخ".

خالف البعض الآخر هذا الرأي، مشيرين إلى أن العمل التعاوني ودعم التنفيذ يتطلب تحسين البيانات التكمينية التي من شأنها جذب الاستثمارات إلى جانب عدة أمور أخرى. كما اختلفت وجهات نظر الأطراف حول الإشارة إلى العوائق والعقبات التي تعترض نشر واستخدام التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالهدف العالمي، أكدت إحدى المجموعات على أن طموح التخفيف يمكن أن يتحقق فقط بدعم التكنولوجيا، كما اشارت إلى ضرورة تقييم مدى توافر التكنولوجيا لتناول جانب عرض التكنولوجيا. اعترض آخرون على هذه الفقرة حيث أن تحديد مقدار مثل هذا الهدف قد يكون من الأمور الصعبة، فضلاً عن اعتباره "التزام غير واضح".

وفيما يتعلق بأحد خيارات دعم البحوث وتنمية وتطبيق تكنولوجيات سليمة بيئياً، أعرب مندوبو مجموعة من الدول الأطراف عن معارضتهم لذلك، واقترح العديد منهم مناقشة هذا الأمر في نهاية القسم.

وافقت المجموعة على مواصلة النظر في مختلف المقترحات النصية "لجعل النص أكثر سلاسة". وفيما يتعلق ببناء القدرات، تناولت المجموعة الأجزاء الهامة التي تم حذفها من النص، واقترح بعض أعضاء الوفود إضافة نص حول الالتزامات بتعزيز "القدرات المحلية للدول النامية".

وعند الرجوع إلى التفاوض على نص الاتفاقية فقرة بفقرة، اقترح مندوبو بعض أعضاء الوفود تناول التمايز والتفاوت في المسؤوليات المتعلقة ببناء القدرات عن طريق تحديد مجموعات معينة من الأطراف، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. في حين اقترح البعض الآخر الإشارة فقط إلى "الأطراف التي لديها احتياجات" وتجنب التقسيم. وسوف يستمر أعضاء المجموعة في النظر في التقارير والخيارات المقدمة من الأطراف من أجل تنقيح وتبسيط النص.

التخفيف: تولى فرانز بيريز (سويسرا) وفوك سينج كوك (سنغافورة) المشاركة في تيسير أعمال المجموعة المنبثقة بالتخفيف. بدأت المجموعة عملها بإدراج العناصر التي تم حذفها من الورقة غير الرسمية المعدلة. وعند بدء التفاوض على نص الاتفاقية فقرة بفقرة، طلب بيريز الميسر المتشارك من مندوبي الدول الأطراف التحلي بالمرونة والإيجاز والمشاركة في مفاوضات "حقيقية" وتقديم مقترحات لتقريب وجهات النظر. ثم ناقش أعضاء الوفود مقترحات تقريب وجهات النظر حول هدف التخفيف (الفقرة 1). وقدم مندوب إحدى الدول الأطراف مقترحاً يُشير إلى: جعل الهدف من أهداف "كوكب الأرض" وذلك بحذف الإشارات إلى أنواع الدول الأطراف أو الظروف الخاصة والمسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة، وحذف الإشارات إلى القضاء على الجوع والتنمية الاقتصادية، وصافي الانبعاثات الصفورية والحياد المناخي، ووضع عبارة "المؤثرات المناخية" بدلاً من غازات الدفيئة.

رد أعضاء الوفود على هذا المقترح باقتراح العديد من التغييرات دون الاتفاق على تنقيح النص. ونص مقترح آخر من مقترحات تقريب وجهات النظر على الوصول بهدف خفض الانبعاثات خلال أطر زمنية مختلفة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بما يتفق مع المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة، ومع الوضع في الاعتبار أن القضاء على الفقر يأتي على قمة أولويات الدول النامية. حيث أن المناقشات التي دارت حول مقترحات تقريب وجهات النظر الموضحة في الفقرة 1 لم تتوصل إلى نتائج حاسمة، بدأ أعضاء الوفود في النظر في النص الخاص بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني (الفقرة 2). أشار أحد أعضاء الوفود إلى أسفه لعدم منح جميع الأطراف الفرصة لطرح مقترحات تقريب وجهات النظر. وطلب آخرون توضيحات حول طريقة العمل واقترحوا نهجاً بديلة بالإشارة إلى صعوبات المضي قدماً في تنقيح النص، اقترح بيريز الميسر المتشارك استمرار المناقشة المنظمة على أساس الخطوط العريضة للمفاهيم المتضمنة في النص وعلى أساس الأطر الزمنية. وطلب من أعضاء الوفود الذين قدموا مقترحات لتقريب وجهات النظر أن يقوموا بالتنسيق فيما بينهم.

التمويل: تولى جورج بورستنغ (النرويج) ودايان بلاك لاين (أنتيغوا وبربودا) المشاركة في تيسير أعمال المجموعة المنبثقة بالتمويل (المادة 6)، وأشار أعضاء هذه المجموعة إلى اثنين من الأجزاء الهامة التي تم حذفها من النص، وطالبهم بورستنغ الميسر المتشارك بتوضيح الخيارات المتاحة في نص الاتفاقية.